بريطانيا العظمى

للأستاذ أبو الفتوح عطيفة

(تابع)

تفويض الهى

فى ١٦٠٣ انتهى عصر أسرة تيودور بموت الملكة العذراء اليصابات وبدأ عصر أسرة استيورت باعتلاء جيمس الأول عرش بريطانيا ، وبدأ كذلك نضال عنيف بين الملك والبرلمان

كان جيمس يؤمن بنظرية التفويض الإلهي ومعناها أن الملك مولى من قبل الله تعالى وليس لأحد من رعاياه محاسبته على أعماله وتصرفاته ، وكان جيمس يستند فى ادعائه على ما جاء فى الكتاب المقدس من قول الله تعالى « بأمرى ونيابة عنى يحكم الملوك ويقوم المستشارون بوضع القوانين العادلة ويحكم الأمراء » . وكذلك جاء فى العهد القديم « شخص الملك مقدس وأى اعتداء عليه إثم عظيم ، إن الملوك يجب أن ينظر إليهم كأشياء مقدسة ، ومن يهمل فى المحافظة عليهم يستحق الموت ... إن الملك ظل الله الذى يجلس على عرشه فى السموات ويدير شؤون الكون . أيها الملوك باشروا سلطانكم بشجاعة لأنها مقدسة وضرورية لحياة الإنسان ، ولكن باشروها فى تواضع ورحمة . »

وهكذا آمن جيمس بسلطانه المطلق ، ولكن البرلمان لم يوافقه فيما ذهب إليه وأصر أعضاؤه على الاحتفاظ بحقوقهم وقدموا إلى الملك عريضة جاء فيها :

« إن حقوقنا وحرياتنا موروثة وهى لا تقل خطرا ولا شأنا عن أملاكنا وأموالنا التى نتوارثها . إن صوت الشعب فى الأمور التى يعمل إليها إدراكه من صوت الله . » ، واختتموا عريضتهم قائلين : « إن عنايتنا يجب أن تعمل على تثبيت حب الشعب والتفاف قلوبه حول عرش جلالتكم ، وإن ولاء النواب وحبهم لجلالتكم قوى مكين . »

ولكن جيمس غضب ، وبدأ النضال ، وزاد المسألة سوءا أن ملوك أسرة استيورت كانوا يؤمنون بمذهب كنيسة إنجلترا الأسقفى ظاهرا ، ويبطنون إيمانهم بالمذهب الكاثوليكى الذى كان الشعب يكرهه

وقد كانت الأزمة المالية العامل الأول فى قيام النزاع ، فقد أراد جيمس أن يفرض الضرائب على الشعب ولكن النواب اعتجوا وقرروا أن فرض الضرائب حق من حقوقهم وطلبوا أن يناقشوا ميزانية الدولة . وتساءل النواب الساخطون هل للملك حق فرض الضرائب دون موافقتهم ؟ ومن الذى يجب أن يشرف على ميزانية الدولة ؟ أهو الملك أم البرلمان ؟ وكان على الشعب أن يجيب إن عاجلا أو آجلا ، وبطريق السلم أو بطريق الحرب

وقد مات جيمس الأول ١٦٢٥ وأجيب عن الأسئلة السابقة بوضوح وجلاء فى عصر ابنه شارل الأول الذى تولى بعده

وأحب قبل أن أتحدث عن شارل الأول أن أجيب عن السؤال التالى : « لماذا كانت إنجلترا أسبق الأمم الأوربية إلى تقييد سلطة مليكها وإخضاعه لإشراف البرلمان ، وإلى منح أفراد شعبها حرياتهم المدنية ، وإلى تحرير نفسها من سلطان الكنيسة فى روما ؟ »

يجيب بعض المؤرخين على ذلك بقولهم إن الشعب البريطانى والجنس التيوتونى يمتاز بحبه لحريته المدنية وبرغبته فى أن يحكم نفسه بنفسه . ويقول مؤرخون آخرون إن موقع إنجلترا بمنأى عن القارة الأوربية لم يجعلها فى حاجة إلى الاحتفاظ بجيش قوى للدفاع عن نفسها ضد غزو محتمل ، ويؤمن هؤلاء المؤرخون بأن ازدهار التجارة فى عصر اليصابات وجيمس وانتشار الرخاء كانا من أهم العوامل التى ساعدت على قيام النضال البرلمانى فى عصر أسرة استيورت

شارل الاول : ١٦٢٥ - ١٦٤٩

كان شارل كأبيه يؤمن بالحق الملكى المقدس ولذلك كرهه الشعب وساعد على ازدياد كراهيته له زواجه من أميرة فرنسية ، وسرعان ما قام النضال بينه وبين البرلمان وكان محور النزاع « من صاحب السيادة فى إنجلترا ؟ أهو الملك أم البرلمان ؟ » .

وكان سبب قيام النزاع مسألة فرض الضرائب ، فقد قام شارل بعدة حروب جعلته فى حاجة إلى المال ، وقد رفض النواب موافقة الملك على فرض ضرائب جديدة فاضطر إلى حل البرلمان مرتين فى ثلاث سنوات واضطر إلى عقد قروض إجبارية ، على أن الأزمة المالية لم تحل واضطر الملك عام ١٦٢٨ إلى دعوة البرلمان،

وأبى النواب الموافقة على الضرائب الجديدة إلا بعد مصادقة الملك على ملتمس الحقوق ١٦٢٨ وفيه اعترف الملك للشعب بالحقوق الآتية :

أولا : لا يجوز للملك فرض ضرائب جديدة على الشعب بدون موافقة البرلمان

ثانيا : ليس للملك حق عقد قروض إجبارية

ثالثا : ليس للملك أن يسجن أى فرد إلا بعد محاكمته أمام محكمة قانونية

رابعا : ليس للملك أن يرغم أحداً على إيواء الجند

ويعتبر ملتمس الحقوق الوثيقة الثانية فى تاريخ الديمقراطية البريطانية

حكم مطلق :

وعلى رغم توقيع شارل الأول للملتمس الحقوق فإنه ظل يجمع الضرائب بطرق غير قانونية ولم يحترم ملتمس الحقوق ، واحتج النواب . ولما رأى شارل إصرارهم فض البرلمان ولمدة إحدى عشرة سنة ظل يحكم بدونه ، وتعرف هذه الفترة بفترة الحكم المطلق . لكن النواب قاوموه وأعلنوا أن من يدفع ضرائب لم يقرها البرلمان يعتبر خائنا لوطنه ، فاضطر الملك إلى القبض على زعمائهم وإلقائهم فى غياهب السجون لامتناعهم عن الدفع ، ومع ذلك لم يستسلموا ؛ وكان من أشهرهم جون همبدن

ومن أشهر الضرائب التى لجأ شارل الأول إلى فرضها فى تلك الفترة ضريبة السفن وهى تعطينا فكرة عن مدى حاجة الملك إلى المال وعن مدى مقاومة الشعب له . كانت ضريبة السفن فى أول أمرها عبارة عن بعض السفن تقدمها الموانئ للدولة أثناء الحرب . فرض شارل هذه الضريبة على الموانئ ولكنه أمر أن تستبدل السفن بالنقود ثم عممها ، فبعد أن كانت قاصرة على الموانئ أمر الملك بجمعها من المدن الداخلية ، ولكن النواب (أعضاء البرلمان المنحل) رفضوا الدفع وطلبوا من الناس أن يمتنعوا عن دفعها كذلك ففعلوا وقبض الملك على همبدن وأعوانه وسجنهم ، فلم يلينوا ولم يضعفوا وذهب همبدن مثلا للبطولة البريطانية

وفى ١٦٤٠ اشتدت حاجة الملك إلى المال بسبب حروبه مع اسكتلندا فاضطر إلى دعوة البرلمان الموافقة على الضرائب ، ولكن البرلمان ناوأ الملك مما اضطره إلى فضه ، ويعرف هذا البرلمان بالبرلمان القصير

لكن الملك عجز عن تسيير دفة الحكم واضطر إلى دعوة برلمان آخر عرف باسم الطويل ١٦٤١ ـ ١٦٥٣) . اجتمع هذا البرلمان ووجه كل همه للقضاء على أعوان الملك ، فقبض على لورد سترافورد ولود وأعدمهما ثم قبض على السلطة وألغى غرفة النجم وطلب أن يكون هو المتصرف فى كل شئ ؛ يعين الوزراء ويقيلهم وكذلك يعين قواد الجيش ، ولكن الملك رفض قائلا « إنى لو منحتكم (النواب) ما تطلبون فلن أكون إلا ملكا بالاسم . »

حاول الملك التخلص من النواب واسترداد سلطته فانتهز فرصة الخلاف بين أعضاء المجلس وذهب إلى دار البرلمان للقبض على زعماء المعارضة ؛ ولكن المحاولة فشلت واندلعت نيران الثورة ، وانتصرت لندن أعضاء البرلمان ، واضطر الملك إلى أن يهرب إلى شمال إنجلترا

نظم الجمهوريون قواتهم بزعامة أليفر كرمويل وحاربوا الملك شارل الأول وهزموه فى موقعتى ناسبى ومرستن مور ثم سلم نفسه للبرلمان فحاكمه وحكم عليه بالإعدام ١٦٤٩ يقول جرين :

« أثارت أنباء إعدام شارل الأول فزعا ورعبا فى جميع أنحاء أوربا ، فطرد قيصر الروسيا وزير بريطانيا من بلاطه ، وسحبت فرنسا سفيرها من لندن ، وكانت هولندا أشد عداء للجمهورية التى قامت فى بريطانيا . »

جمهورية :

بعد إعدام شارل الأول أعلنت الجمهورية فى إنجلترا واختير كرمويل حاميا لها ، وكان من المنتظر أن تتوطد دعائم الديمقراطية فى عهد الجمهورية ، ولكن هذه الآمال تبددت وانتقلت السلطة إلى يد كرمويل وقد عرض عليه عرش إنجلترا فأبى وهكذا ضرب مثلا فى الإخلاص للمبدإ والبعد عن النفعة الذاتية . وامتاز عهد الجمهورية أيضا بسيادة التقشف والزهد . وظلت الجمهورية قائمة ما بقى كرمويل ، فلما مات انتخب ابنه مكانه ولكنه كان ضعيفا فثار عليه الشعب وطلب إلى شارل الثانى ابن شارل الأول العودة إلى إنجلترا ففعل وتولى العرش ١٦٦٠ وبذلك كانت حياة الجمهورية فى إنجلترا قصيرة ١٦٤٩ ـ ١٦٦٠ ويرجع ذلك إلى أن الشعب لم يكن ميالا للجمهورية ، وإلى أنه كان قد ألف النظام

الملكي ، وكذلك كانت الجمهورية قائمة على أكتاف كرمويل ورجال الجيش فلما مات كرمويل انتهت الجمهورية

الملكية العائدة : ١٦٦٠ ـ ١٦٨٨

كان شارل الثاني من أحب ملوك إنجلترا إلى الشعب البريطاني ، وهناك قول مشهور « إن شارل الأول كان رجلا طيبا وملكا سيئا ، أما شارل الثاني فقد كان رجلا سيئا وملكا طيبا . »

عاد شارل إلى لندن من منفاه فكان أول أعماله دعوة البرلمان إلى الاجتماع وكان هذا البرلمان ملكيا أكثر من الملك

وامتازت الفترة التي أعقبت عام ١٦٦٠ بانتشار اللهو والمجون والترف كأن القوم كانوا ينتقمون للزهد والتقشف اللذين اضطروا إليهما زمن الجمهورية

ورغم هذا كان شارل الثاني يؤمن بالحق الملكي المقدس ويقول « إن الملكية لا يتفق وجودها مع وجود هيئة سياسية تحاسبها ، لأن الملك الذي تنقض آراؤه ويحاسب وزراؤه ليس له من الملك إلا الاسم . » ولكنه كان بعيد النظر كثيرا التساهل ولذلك لم تقم ثورات دستورية في عهده

وأحب أن أضرب لك مثلا عن مدى تقيد شارل الثاني برغبات شعبه فأذكر لك أنه كان يدين بالعقيدة الكاثوليكية التي كان الشعب يكرهها ، ومع ذلك ظل شارل يبطن حقيقة عقيدته الدينية حتى إذا جاءه الموت أعلن وهو يودع هذا العالم أنه قد عاش ومات وهو يؤمن بهذه العقيدة ، مع أنه ظل طول حياته يظهر للشعب أنه يؤمن بمذهب كنيسة إنجلترا الأسقفي

وقد امتاز عهد شارل الثاني ببدء ظهور الأحزاب السياسية في إنجلترا ، إذ ظهر حزب التوري وحزب الهويج وقد تطورا فأصبحا حزبي الأحرار والمحافظين

ثورة : ١٦٨٨

مات شارل الثاني وتولى بعده جيمس الثاني وكان كاثوليكيا متعصبا يؤمن بالحق الملكي المقدس ميالا إلى التسامح مع الكاثوليك ولذلك كرهه الشعب والبرلمان ، وقد أصدر لائحة التسامح الديني وأمر رجال الدين بتلاوتها في الكنائس ولكنهم امتنعوا فقدمهم إلى المحاكم ولكن حكم ببراءتهم

وأخيرا كان الشعب يعزي نفسه بأنه عند انقضاء أجل جيمس ستعتلي العرش ابنته ماري وكانت بروتستانتية ، ولكن في ١٦٨٨ ولد له ولد من زوجته الكاثوليكية وبذلك صار وارثا للعرش فلم يطق الشعب صبرا ، وثار ضد جيمس واستدعى ماري وزوجها وليم أورنج من هولندا للحضور إلى انجلترا لتولي العرش فقدما

أرسل جيمس جيشا ليحول بينهما وبين النزول في أرض انجلترا ، ولكن الجيش رفض أن يحارب الشعب وانضم إلى صفوفه في الترحيب بماري ووليم وأسقط في يد جيمس واضطر أن يغادر انجلترا إلى فرنسا . وتعرف هذه الثورة بثورة ١٦٨٨ المجيدة

بعد فرار جيمس اجتمع البرلمان وقرر أن عرش انجلترا خال ودعا ماري ووليم لاعتلائه ، وكان معناه أن الملك مولى من قبل الشعب وبذلك سقطت نظرية التفويض الإلهي . بعد ذلك قدم البرلمان إلى الملكة وثيقة تعرف باسم وثيقة إعلان الحقوق ١٦٨٩ وهي الوثيقة الثالثة في تاريخ الديمقراطية البريطانية وبمقتضاها تقرر

أولا : لا يعتلي عرش انجلترا إلا من يؤمن بمذهبها الديني . (حرم العرش على الكاثوليك من أبناء جيمس)

ثانيا : ليس للملك أن يعطل القوانين التي يصدرها البرلمان أو أن يحتفظ بجيش أو أن يفرض ضرائب جديدة بدون موافقة البرلمان

ثالثا : أعضاء البرلمان أحرار في آرائهم ولا يحاسبون على أقوالهم داخل البرلمان وكذلك تقررت حرية الانتخاب للناخبين

وهكذا نرى أنه بعد نضال دام قرنا تقريبا تقررت المبادئ المعتدلة التي نادى بها أعضاء مجلس العموم فأصبحت الضرائب لا تفرض والقوانين لا توضع والجيش لا يدعى إلا بموافقة أعضاء البرلمان ، كما تقرر أنه لا يجوز سجن فرد بمجرد صدور أمر ملكي ، كما أنه لا يجوز أن تعطل القوانين بأوامر ملكية ، وكذلك كفلت حرية المناقشة في البرلمان

أبو الفتوح عطيفة
مدرس أول العلوم الاجتماعية
بسنود الثانوية